



مقدمة



شهدت الاقتصادات العربية مؤخرا تغيرات سريعة نتيجة لتداعيات أكبر أزمة مالية عالمية أثرت على الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ووضعت هذه الأزمة نهاية مؤقتة للازدهار الاقتصادي الذي سجل بالمنطقة العربية خلال الستة أعوام الأخيرة، حيث تكبدت الدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط و المواد الهيدروكربونية و المواد الخام الأساسية. كما ترتب عن هذه الأزمة العالمية انخفاض كبير في التبادلات التجارية لأهم السلع للدول العربية غير المصدرة للنفط و تراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل المنطقة، بالإضافة إلى تدني تحويلات العمالة العربية بالخارج و عائدات القطاع السياحي والإعانات الدولية.

و من الطبيعي أن يتأثر القطاع الصناعي العربي بتبعات الأزمة المالية العالمية التي أفرزت تحديات جديدة وأبرزت قوة الحاجة إلى إعادة التفكير في آليات التنمية الصناعية العربية. وعليه، ينبغي أخذ العبر من هذه الأزمة، وعليه، ينبغي التوجه إلى تقليل اعتماد الدول العربية في ناتجها القومي على تصدير المنتجات النفطية والسلع الأساسية و المواد الأولية، وضرورة العمل على تنوع اقتصاداتها وصناعاتها وصادراتها، ثم استحداث مصادر جديدة للدخل والطاقة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فنحن اليوم بحاجة ماسة إلى التركيز على الاقتصاد المعرفي والتحديث العلمي لنشاطات التنمية الشاملة، لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد لدولنا

العربية لتحقيق نمو مستدام يحافظ على تطور النماء الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والسياسي للشعوب العربية.

على ضوء التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة المالية، قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، في إطار تنفيذ استراتيجيتها الصناعية وتوجهاتها المستقبلية، بتنظيم العديد من الفعاليات المحفزة للتنمية الصناعية في الدول العربية وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، تعتمد على التكنولوجيا والابتكار والابداع، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص العربي حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي كما ينبغي، توازنا مع القطاع العام في مختلف القطاعات الصناعية، والمساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة العربية قاطبة.

إن هذا التقرير الصناعي العربي السنوي في عدده الثالث الذي تقوم إدارة البحث والتطوير بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداده، قد أصبح مصدرا للتحليلات الاقتصادية والمعلومات الأساسية للتطورات الصناعية في الدول العربية، حيث يقدم أهم المؤشرات الاقتصادية والصناعية التي نقوم بتحديثها سنويا، كما يقوم بتحليل تفصيلي على مستوى القطاع و الدولة تحديدا. ويعتمد التقرير أساسا على البيانات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، ولعدم توفر كل المعطيات تم إجراء تقديرات لبعض القطاعات في أضيق الحدود.

ونود بهذه المناسبة أن نقدم جليل الشكر للجهات المعنية في الدول العربية على الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل الاستجابة لتزويد المنظمة بالبيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير، ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود بشكل منتظم أملين من الدول الأعضاء التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على البيانات الخاصة بها أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة حتى نتمكن من إدراجها في العدد القادم.

لقد أضفنا في هذا التقرير جزئية هامة تتعلق بآثار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد والصناعة في الوطن العربي عام 2009، وسعينا إلى توضيح الرؤية حول التغيرات الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل مفاجئ على اقتصادات وصناعات الدول العربية واقترح بعض التوصيات والحلول التي قد يحتاجها الباحثون والمستثمرون وأصحاب القرار في المجال الصناعي و سبل تطويره في ظل التغيرات والتقلبات التي تشهدها الوضعية الراهنة للاقتصاد العالمي.



يتناول التقرير الصناعي العربي في إصداره الثالث معطيات الفترة (2008، 2009، وتوقعات 2010) ويشمل الفصول التالية:

الفصل الأول:

يقدم ملامح موجزة حول أداء الاقتصاد والصناعة في الدول العربية عام 2008، ويبدأ باستعراض التطورات الرئيسية التي شهدتها الدول العربية تبعاً لأهم مؤشرات الاقتصادية، ثم ينتقل إلى عرض تحليل شامل لتطورات القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي. ويتناول التقرير كمحور أساسي لهذا العام معوقات الصادرات الصناعية العربية ويعمل على تقديم توصيات واقتراحات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية.

الفصل الثاني:

يتناول انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات والصناعات العربية، ويبدأ باستعراض التطورات الاقتصادية العربية عام 2009، ثم ينتقل إلى تحليل آثار الأزمة على الصناعة العربية لاسيما الصناعات النفطية والبتروكيماوية وصناعات الحديد والصلب والألمنيوم و صناعات النسيج والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والصناعات التحويلية الأخرى.

• لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر كبير على الاقتصاد الحقيقي للدول انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية في المنطقة في عام 2009. فتباطأ معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العربي ليسجل في المتوسط 2.9% في عام 2009 مقابل 6% في عام 2008 وتراجعت عائدات الصادرات بشكل ملحوظ بنسبة 38% في البلدان النفطية و 18% بالنسبة للبلدان غير النفطية، كما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 30% في المنطقة بأكملها بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج وعدد السياح، وانكماش القروض ورؤوس الأموال، و في المقابل ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة.

• كانت الدول المصدرة للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك ، أظهرت هذه البلدان قدرة استثنائية على

الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية بفضل تراكم عائدات النفط في الأعوام الستة الماضية و بفضل الاستراتيجيات المتناسقة التي وضعتها الحكومات.

• كما تأثرت البلدان غير النفطية بشكل ملحوظ بآثار الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من هذا، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام هذه الأزمة نتيجة ضعف اندماج مؤسساتها المالية في الأسواق المالية الدولية من جهة، ومواصلة ارتفاع الطلب الداخلي لدى هذه الدول من جهة أخرى.

• يبين التحليل لآثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية أن السلع و المنتجات المصنعة و شبه المصنعة هي الصناعات التي صمدت بشكل أفضل نسبيا أمام الاضطرابات الاقتصادية العالمية مقارنة مع الصناعات القائمة على المواد الخام و السلع الأساسية و تصديرها.

الفصل الثالث:

خصص لتحليل الأوضاع الاقتصادية و الصناعية على المستوى القطري (كل دولة على حدة)، حيث يقدم عرضا حول تطور الصناعة مع التركيز بوجه خاص على الصناعات التحويلية و تطور أهم قطاعاتها خلال 2008، ثم يقدم تحليلا حول أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات و صناعات كل دولة على حدة عام 2009.

إننا على ثقة بأن هذا التقرير، الذي تضمن مجموعة من البيانات و الإحصائيات الموثقة و التحاليل الموضوعية بالإضافة إلى بعض الإستنتاجات، يشكل مساهمة علمية من المنظمة في سبيل دعم الاقتصاد الصناعي العربي.

ويظل هدفنا النهائي من هذا التقرير هو مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية للدول العربية باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة، و أنها ستشكل حتما الركيزة الأساسية للوصول إلى أهداف الألفية و رفع مستوى معيشة ورفاهية الشعوب العربية جمعا.

محمد بن يوسف

المدير العام